التهجير القسري من ضواحي مدينة كركوك عام 2014 التحديات وأمال العودة

أ.م.د. احمد حسين عبد الجبوري

Drahmed41@tu.edu.iq

جامعة تكريت – كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم التاريخ

صلاح الدين / العراق

الكلمات المفتاحية: الهجرة القسرية، النزوح، المخيمات،داعش ، كركوك، الحويجة.

المقدمة: مثلت الازمات والصراعات العسكرية والسياسية جزءا من واقع العديد من دول العالم الذي اخذ يشهد تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية وثقافية ومذهبية جعلت من العنف والإرهاب مادة أساسية للتعبير عن محتوى الصراع وامتداداته، لتتحول بعدها إلى المجتمعات الأخرى.

تعرض العراق في منتصف العام 2014 إلى هجمة شرسة من تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية (داعش) على محافظات الموصل وكركوك وصلاح الدين وديالى والأنبار، مما أدى إلى احتلال بعضها من قبل قوات التنظيم، وبالتالي أدى ذلك إلى هجرة قسرية لمئات الالاف من البشر إلى المحافظات الأمنة المستقرة، أن امتداد هذه الأزمة وأثارها المتنوعة جعلت منها تحديا استراتيجيا امام العراق يتطلب جهود استثنائية وطنية لتحقيق الاستقرار، وضمان عودة المهجرين إلى مناطق سكناهم ضمن اطار قانوني ذو طابع إنساني.

مشكلة الدراسة: ان اشكالية البحث تكمن في الاجابة عن عدة تساؤلات تم طرحها في ثنايا الدراسة وهي ماهي الأسباب التي ادت إلى هذه الهجرة القسرية والنزوح الجماعي، وما هي التحديات التي تواجه النازحين والمهجرين في كركوك، وكيفية التعايش وسط الاجواء المشحونة في مدينة كركوك المهددة بالاجتياح من قبل قوات التنظيم، وكيفية الوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف وتنهي هذه الأزمة وتضمن عودة كريمة للعوائل المهجرة إلى بيوتها بعد تحرير المنطقة وإعادة الأمن اليها.

فرضية الدراسة: الفرضية التي ينطلق منها الباحث بغية الاجابة عن التساؤلات التي أثارتها الاشكالية، تؤكدها او تنفيها معطيات الدراسة لذلك ان غياب استراتيجية وطنية موحدة تتصدى لأزمة التهجير القسري والنزوح الجماعي في العراق عامة وفي كركوك خاصة وتستجيب لمتطلبات اغاثتهم وعودتهم إلى مناطقهم من شأنه أن يقلل من جودة سياسة الاستجابة الإنسانية ويحقق عدالة اجتماعية تليق بحياة المواطن العراقي.

اهمية الدراسة: تأتي اهمية هذا البحث منذ ان بدأت أزمة التهجير القسري والنزوح الجماعي في منتصف عام 2014، بعد سيطرة تنظيم داعش على مناطق شمال ووسط العراق، أصبحت حالة الطوارئ الإنسانية في العراق أكثر شدة، وفق لتقديرات الأمم المتحدة، إذ تجاوز عدد النازحين في العراق قرابة ثلاثة مليون نازح، في حين ان أكثر من ثمانية ملايين شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية، ومع افتقار التمويل من قبل الأمم المتحدة، ووجود الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان أيضاً تحت الضغط الاقتصادي نتيجة الحرب على تنظيم داعش، فإن حماية حقوق الإنسان وتقديم المساعدة معرضتان أيضاً للخطر بشكل كبير.

أهداف الدراسة: 1- التعرف بالأدلة الدولية الخاصة بالنازحين.

2- تأثير خصائص المهجرين في كركوك وأثار الأزمة.

3- التعرف على الجهود الوطنية لكبح أثار الأزمة.

4- تحديد الاطار العام للحلول المستدامة المطلوبة لضمان نجاح حالات العودة او التوطين.

منهجية الدراسة: تبنت الدراسة الأسلوب التحليلي ذات الطابع الاستقرائي المستند إلى الواقع أسلوبا في اثبات الفرضية وصولا إلى أهداف البحث.

هيكلية الدراسة: قسمت الدراسة إلى مبحثين تضمن المبحث الاول التحديات التي تواجه النازحين في كركوك، والذي اشتمل على ثلاثة محاور رئيسة هي اولا التحديات السياسية والأمنية، وثانيا التحديات الاقتصادية، وثالثا التحديات الاجتماعية، وتناول المبحث الثاني الإجراءات المتبعة للتعامل مع الأزمة، والذي انقسم إلى الموقف الحكومي من الأزمة، وموقف الجمعيات المحلية والمنظمات الدولية من الأزمة، واخيرا الحلول المقترحة لأنهاء أزمة التهجير القسري والنزوح في العراق عامة وكركوك خاصة.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها :

1- لم تتمكن برامج الإغاثة وسياسة الاستجابة الإنسانية من تخفيف حدة الأثر الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للنازحين مما عمق من حدة الأزمة وتداعياتها.

2- مضاعفة الجهد الوطني والدولي تعد ضرورة للحد من امتداد أثار الأزمة على ان ترتبط تلك الجهود وتغلف بأطر قانونية.

3- العودة إلى المناطق المحررة من بين أكثر الحلول ذات الطابع المستدام لذا يجب ان ترافق حالة عودة النازحين تحقيق الاستقرار وتوفير الخدمات والأمن.

مصادر الدراسة: تنوعت مصادر الدراسة من تقارير المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق واليونسيف ومنظمة العفو الدولية التابعة للأمم المتحدة، وتقارير منظمة الهجرة الدولية وغيرها من منظمات كانت تصدر تقاريرها الدورية وبالأرقام عن الأوضاع المأساوية التي يعيشها المهجر العراقي، ومنها أيضاً كتاب أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية الصادر من مركز سيسفاير لحقوق المدنيين في لندن، التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق، وتقارير برنامج الغذاء العالمي، وغيرها من مصادر أخرى في ثنايا الدراسة.

المبحث الاول: التحديات التي تواجه النازحين في كركوك

وقع العراق تحت وطأة العديد من موجات النزوح والتهجير القسري خلال العقود الاربعة الماضية ولعدد من الأسباب، حيث اجبر الملايين من المواطنين على ترك منازلهم ومناطقهم وقطعوا عن تعليمهم ومصادر رزقهم وكسبهم، وكان لأسباب موجات النزوح هذه أثارا سلبية لانتقال اعداد كبيرة من المواطنين من البلد او فيه أثارا سلبية جسيمة على الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد، فضلاً عن مآسي ومعاناة الافراد الناتجة عن النزوح، وقد واجه المهجرون والنازحون تحديات جمة لعل ابرزها هذه التحديات:

أولاً: التحديات السياسية والأمنية:

منذ أن بدأت أزمة النزوح والتهجير القسري في كانون الاول/ديسمبر 2014 في شمال وغرب ووسط العراق أصبحت حالة الطوارئ الإنسانية في العراق أكثر شدة، وفقا لتقديرات الأمم المتحدة بلغ عدد النازحين في داخل العراق حوالي (3,2)مليون نازح، يصاحب هذا العدد ضعف الامكانيات المقدمة من الحكومة العراقية والمنظمات الدولية مما جعل أزمة النازحين تتفاقم وبشكل خطير[1].

فقد مر أبناء أطراف محافظة كركوك في مرحلة ما بعد 10 حزيران/ يونيو 2014، وتحديدا قضاء الحويجة الذي يعد من اكبر الأقضية في العراق، بأزمة معقدة ومعاناة مركبة حينما سيطر تنظيم (داعش) المتطرف على القضاء والمناطق المحيطة به وأصبح على مشارف مداخل مدينة كركوك مركز المحافظة، إذ بدأ التنظيم بفرض نمط من الحياة على المنطقة التي تخضع لسيطرته يقوم على تطبيق أحكام وتعاليم دينية متطرفة، وفرض عقوبات صارمة وغرامات مالية على السكان المحليين بمنتهى الصرامة والعنف تصل إلى حد القتل وبأساليب وحشية عند حدوث

---

(1) مركز سيسفاير لحقوق المدنيين، **أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية**، (لندن، مركز سيسفاير، 2016)، ص1.

أي أعمال تخالف ما يروجون لتطبيقه وطالما كان التنظيم يعرض مشاهد لإعدام اشخاص اتهمهم بالتعاون مع القوات الأمنية العراقية، وبالمقابل فالعمليات العسكرية (الجوية والبرية) مستمرة من قبل القوات الأمنية وقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا أصبح سكان هذه المناطق في حال لا يحسد عليه، مما استدعى خروجهم من مناطقهم وبحثهم عن مناطق أكثر امنا خصوصا مناطق إقليم كردستان العراق[2].

وقد غادر قرابة (68,298) فردا منازلهم في كركوك وهو ما نسبته (2%)، بحلول كانون الاول/ ديسمبر 2014، بعد مرور خمسة اشهر على سيطرة تنظيم داعش على المناطق التابعة لكركوك ومنها الحويجة، وبدأ العمليات العسكرية بالقصف الجوي للمناطق التي يتواجد بها التنظيم[3].

مارست العوامل الأمنية والجغرافية والاقتصادية دور كبير بتشكيل خارطة لتوزيع النازحين في عموم العراق، فقد اجتذبت محافظات إقليم كردستان العديد من النازحين بسبب الاستقرار الأمني الذي تشهده او من حيث قربها من مناطق الصراع ومنها مناطق جنوب كركوك (الحويجة)، الا ان دخول الإقليم يواجه معوقات جمة اهمها رفض دخولهم، وقد تم غلق المعبر الغربي لمدينة كركوك بوجه النازحين[4].

وقد حذر رئيس لجنة الهجرة والمهجرين النيابية في البرلمان العراقي النائب رعد الدهلكي في حينها من كارثة إنسانية قد تحدث في معبر مكتب خالد الواقع غرب محافظة كركوك في المنطقة الفاصلة بين مدينة كركوك وقضاء الحويجة، نتيجة منع النازحين الهاربين من بطش داعش الإرهابي، وقال الدهلكي في بيان له " ان قوات البيشمركة الكردية التي تسيطر على المعبر قد منعت دخول (250) نازحا من قضاء الحويجة التابع لمحافظة كركوك وقد أدى هذا المنع إلى وفاة ثمانية اطفال ورجل مسن"[5].

ويعاني النازحون داخل إقليم كردستان من إجراءات معقدة من اجل الحصول على تصريح الاقامة داخل الإقليم وهذا يتطلب وجود كفيل من القومية الكردية حصرا، فضلاً عن ان هناك عدد غير قليل من النازحين ممن فقدوا اوراقهم الثبوتية وان اصدار وثائق مدنية للنازحين فيه

---

(2) مثنى العبيدي،" **تعقيدات مرحلة ما بعد تحرير المدن العراقية من داعش**"،(ابو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2017)، ص 10.

(3) المنظمة الدولية للهجرة، **العراق ازمات النزوح 2014-2017**، (بغداد، 2018)، ص12.

(4) المنظمة الدولية للهجرة، **النزوح الداخلي في العراق معوقات الاندماج**،(بغداد، 2013)، ص13.

(5) المصدر نفسه، ص14.

صعوبات عدة خاصة بعد ان منعت حكومة كركوك المحلية اصدار أي وثائق رسمية لأبناء قضاء الحويجة ممن وفدوا إلى المدينة هربا من داعش، مما أدى إلى حرمانهم من تقديم مساعدات لهم سواء كانت مقدمة من قبل الحكومة العراقية او من قبل المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع الدولي، كذلك ارتفاع اسعار تأجير المساكن حيث يقدر عدد النازحين داخل الإقليم بنحو(850,000) نازح منذ تموز/ يوليو2014، وهم بحاجة ماسة إلى السكن والمستلزمات الغذائية[6].

وهنا تجدر الاشارة إلى ان الجهات الأمنية في المناطق المنزوح اليها تواجه تحديات امنية وذلك لاحتمالية استغلال الإرهابيين موجة النزوح والتخفي والتسلل بين النازحين لاختراق هذه المناطق وهذا ما دفع الجهات الأمنية تشديد الإجراءات واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا الخطر وبالتالي زيادة الضغط على النازحين[7].

وفي ظل هذا الوضع الذي يشتد فيه التوتر الطائفي في كركوك بعد سيطرة القوات الكردية عليها، يشعر سكان عشرات القرى العربية التي استعادتها قوات البيشمركة الكردية من داعش في الاعوام (2015– 2016) والذين لا يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم بالقلق بشأن احتمال ان يكون سبب اطالة نزوحهم هو ارغامهم على مغادرة المنطقة، وتلقت منظمة العفو الدولية انباء وافادات بشأن ما يزيد عن مئة قرية او أكثر في منطقة أطراف كركوك منيت بدرجات متفاوتة من التدمير ولا يسمح لسكانها بالعودة اليها، ويتبين من افادات السكان النازحين من قرى مختلفة ما يبدوا نمطا من التدمير المتعمد والواسع النطاق للمنازل والممتلكات _يشمل في بعض الحالات قرى بأكملها – يجري تنفيذه بعد انتهاء القتال في تلك المناطق من قبل القوات الماسكة للارض[8].

وفي كانون الاول/ ديسمبر عام 2015 تقدمت قوات البيشمركة الكردية عبر جنوب محافظة كركوك وسيطرت على هذه المناطق في محيط بلغ خمسة كيلو عرضا تقريبا، مما أدى إلى نزوح حوالي (60,000) الف شخص، وازداد عدد النازحين في المدينة ليصل إلى (120,432) نازح، حيث سجل عدد النازحين من قضاء الحويجة اعلى زيادة في عدد النازحين في اواخر عام 2015، قدرت (73,686) الف فردا، وبهذا ازدادت نسبة النزوح في كركوك لتصبح (8%)، ومع بداية عملية تحرير مدينة الموصل في تشرين الأول/ اكتوبر 2016 كانت الأعمال القتالية

---

(6) مكتب الأمم المتحدة للتنسيق والشؤون الإنسانية، **أزمة النازحين في العراق**،(اربيل،2014)، ص7.

(7) فارس الجبوري،" أزمة النازحين مشاكل وحلول"، **مجلة الهدى**،(بغداد،11 ايلول 2014)، ص 22.

(8) منظمة العفو الدولية،**النزوح القسري والتدمير المتعمد في شمال العراق**،(لندن، 2016)، ص34.

والقصف الجوي مستمرة على مناطق الحويجة، وهذا أدى إلى نزوح موجة جديدة إلى المناطق الأمنة، وبلغ عدد النازحين (30,000) الف شخص بسبب الأعمال القتالية في الحويجة[9].

كذلك ارتفع عدد النازحين من محافظة كركوك نتيجة العمليات العسكرية الجارية في قضاء الحويجة، اذ بلغ (26,418) الف نازح وهو ما نسبته(13%), ان النزوح الذي سببته العمليات العسكرية لم يؤثر على كركوك فقط، ولكن على المحافظات المجاورة لها أيضاً، ووفقا لمصفوفة تتبع النزوح في حالات الطوارئ واعتبارا من الثاني من شباط/ فبراير 2017، فأن مجموع الافراد النازحين داخليا من الحويجة والذي تم رصده منذ بداية شهر اب/ اغسطس 2016 هو (82,218) الف نازح يتواجد معظم هؤلاء النازحين في محافظات كركوك وصلاح الدين واربيل[10].

بحلول شهر تشرين الاول/ اكتوبر 2017 انتهت العمليات العسكرية في قضاء الحويجة وأطراف محافظة كركوك، وتم تسجيل عودة (60,000) نازح إلى مناطق سكناهم بعد تطهير المنطقة بالكامل[11].

ثانيا: التحديات الاقتصادية:

من المعروف ان انعكاس تحسن الأوضاع الاقتصادية يؤدي إلى استقرار أوضاع البلد فكلما كان الوضع الاقتصادي مستقر ساعد ذلك على توجيه موارد الدولة واقامة المشاريع الخدمية بعيدا عن استنزافها في المجالات العسكرية، حيث ان العراق وفي السنوات التي سبقت دخول داعش وما تبعها من احداث نجد ان النمو والتطور الاقتصادي كان يسري بخطى مترددية، وذلك لان القائمين على تنفيذ الخطط والسياسات الاقتصادية ليس لديهم الخبرة والكفاءة اللازمة، فضلاً عن ان ظاهرة الفساد المستشري في مرافق الدولة كافة واعتماد اقتصاد البلاد وبشكل تام على النفط في ضل غياب قطاعات مهمة خاصة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والسياحي، وامام هذا الوضع هنالك بعض الفئات الفقيرة والمهمشة مما دفعها إلى التصادم مع السلطة او الفئات

---

(9) المنظمة الدولية للهجرة، **العراق**، ص17–18, 36؛ المنظمة الدولية للهجرة، **مصفوفة تتبع النزوح. الجولة 64**،(بغداد، 2017)، ص1–3.

(10) المنظمة الدولية للهجرة، **مصفوفة**، ص4

(11) المنظمة الدولية للهجرة، **العراق**، ص30.

المسيطرة داخل الدولة مما يؤدي إلى انتشار العنف وتهديد كيان الدولة كما حدث في حزيران/ يونيو من العام 2014[12].

ففي منتصف العام 2014 ظهر التنظيم المتطرف في محافظة نينوى ثم تمدد إلى محافظات أخرى منها أطراف كركوك وتكريت والأنبار, وهذا الظهور المفاجئ انتج موجات نزوح غير متوقعة وصلت اعدادها (3,4) مليون فرد نازح داخليا وقد تسبب هذا العدد المرعب من النازحين لرفع نسبة الفقر في العراق إلى نسبة تقدر ب(30%)، اذ فقد النازحون تعليمهم وسكنهم ومصادر رزقهم وخدماتهم الصحية، وأن نسبة البطالة قد ارتفعت لنسبة تقدر بحوالي(21%)، وادت موجات النزوح إلى ارتفاع كبير في اسعار ايجارات العقارات في المناطق المنزوح اليها فضلاً عن زيادة اعداد العشوائيات والمخيمات، لهذا فأن ملف النازحين مثل تحدي كبير للحكومة العراقية، وفي نفس الوقت للنازحين انفسهم وعلى الرغم من التخصيصات المالية التي تضمنتها موازنات الحكومة العراقية لعامي (2015– 2016)، لأنهاء أزمة النازحين الا انه لا يزال هنالك الكثير منهم يعيش اليوم ظروف قاسية حتى ان بعثة الأمم المتحدة اعترفت بأن الجهد الدولي المقدم للعراق في مجال إغاثة النازحين وإعادة الاستقرار للمناطق المحررة لم يكن كافيا[13].

ومع استمرار النزاع المسلح في مناطق الصراع مع داعش تسبب ذلك في المزيد من النزوح فقد وصل مجموع النازحين واللاجئين في الداخل والخارج إلى ما يقارب (4,4) مليون فرد، في حين ان وضع النازحين يزداد سوء يوم بعد يوم بسبب البنية التحتية والخدمات العامة المثقلة بالأعباء في معظم مناطق البلاد، وبعد ما يقارب من عامين على وجود داعش نجد ان النازحين في وضع مالي وخيم خصوصا بعد فشل جهود الحكومة المتمثلة باللجنة العليا لإغاثة اللاجئين، وعلى الرغم من المساعدات التي قدمتها الا ان عمل هذه اللجنة شابه الكثير من الفساد وهذا ما أدى بالأسر الضعيفة إلى ان تستنفذ الأحوال الإنتاجية من اجل تلبية الاحتياجات المنزلية اليومية، وهناك فرص محدودة لكسب الرزق في مناطق النزوح واعتمد الكثيرون على استراتيجية مواجهة التأكل مثل تقليل الوجبات الغذائية، واقتراض الأموال، اللجوء إلى عمالة الأطفال، بيع الأعضاء والتسول[14].

---

(12) غالب خلف حمد، **الحماية الدولية للنازحين اثناء النزاعات المسلحة الداخلية**، رسالة ماجستير،(تكريت، جامعة تكريت،كلية الحقوق، 2016)، ص34–35.

(13) المنظمة الدولية للهجرة ، **النزوح في العراق يتخطى(3,4) مليون**،(بغداد،2016)، ص2.

(14) سيسفاير، المصدر السابق، ص5.

وعلى الرغم من ان بيانات الحكومة تشير إلى عودة نحو (50%) من النازحين إلى مناطقهم بصورة عامة ولكن في المقابل ما زالت المخيمات تستقبل المزيد من النازحين خصوصا مع بدأ عمليات تحرير الموصل والتي تبعتها عملية تحرير الحويجة التي مثلت اخر معقل من معاقل داعش، كذلك انصبت جهود الحكومة على ادامة زخم معارك التحرير من جهة والانشغال بتوفير متطلبات ديمومة الحياة من جهة ثانية، لذا فأن أوضاع النازحين تتطلب تحركا كثيفا باتجاه المجتمع الدولي، ولعل زيارة رئيس الوزراء حيدر العبادي إلى واشنطن ولقائه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تحمل معها موقفا أمريكيا داعم للعراق وهذا الدعم ينبغي ان يترجم من خلال مساهمة الشركات الأمريكية في عملية إعادة الاعمار وجمع منح الدول استكمالا لما حصل عليه العراق من مساعدات في تموز/يوليو 2016، بعد ان قرر المجتمع الدولي منح مساعدات للعراق تجاوزت المليارى دولار، وفقا للمعطيات فأن التوقعات تشير إلى ان ملف النازحين ربما يشهد تحسن ولكنه يستغرق وقتا من الزمن ينبغي اعداد خطة التنمية الخمسية المزمع اعدادها للسنوات (2018– 2022)، فضلاً عن ضرورة توفير متطلبات الدعم والتمويل لصندوق إعادة الاستقرار للمناطق المحررة[15].

ثالثا: التحديات الاجتماعية:

أذا كانت التحديات النفسية والاقتصادية والأمنية المترتبة على النزوح وخيمة فأن تحدياتها الاجتماعية هي الاشد خطورة فما جرى مؤخرا في العراق قد مزق النسيج الاجتماعي العراقي بشكل خطير جدا، فمن المعلوم ان النازحين انما نزحوا هربا من قتل الإرهابيين لهم وان المشكلة الاجتماعية الاكبر هي تزاحم الاعداد الكبيرة من العوائل في مكان واحد وهي في العادة عبارة عن قاعات كبيرة إذ لا يفصل بين عائلة وأخرى سوى قطعة من القماش(بطانية)، وهذا بحد ذاته يمثل ثغرة ربما تتوسع لتخلق ازمات ومشاكل اسرية صعبة الحل ففي معظم اماكن سكن النازحين لا وجود لخصوصية الرجل ولا المرأة ولا لطفل او شيخ ولا لصحيح ولا لسقيم.

1– تحدي التعليم:

تعاني مناطق العراق كافة من تردي خدماتها التعليمية بشكل كبير، فعدد الطلاب في الصف الواحد قد بلغ ارقام قياسية، وكثير من المدارس خفضت ساعات دوامها لتشارك أكثر من مدرسة في بناية واحدة والبعض الاخر طالته صفقات الفساد فهدم ولم تتم إعادة إعماره، فضلاً عن تردي

(15) عبد الزهرة محمد الهنداوي،" النازحون امل يتعاظم ام مشكلة تتفاقم"، **جريدة الصباح الجديد**، 4/26/ 2017.

الخدمات الصحية والبعض الاخر سكنه النازحون واليوم فأن هذه المؤسسة امام تحدي جديد وكبير الا وهو الطلبة النازحين فهؤلاء الطلبة قد تركوا مدارسهم ومن لديه امتحانات في الدور الثاني ومنهم من لم يبقى على تخرجه من الكلية الا امتحانات الدور الثاني، وقد نزح وترك جامعته وأصبح مستقبله في مهب الريح، فأصبح من المهم وضع حلول سريعة لهم ولعل اهم ما قدم من حلول هو السماح للطلبة في المدارس والجامعات بأداء امتحانات الدور الثاني في مناطق نزوحهم واستدعاء موظفي التربية والتعليم كافة للعمل في غرفة عمليات خاصة بالطلبة النازحين، ولعل مشكلة الطلبة الجامعيين قد يمكن بطريقة او أخرى استيعاب نسبة كبيرة منها، الا ان الامر الصعب هو استيعاب مشكلة طلبة الثانويات والابتدائية وهنا لابد ان يشكل ما يمكن تسميته(غرفة العمليات المشكلة من الاداريين التربويين النازحين والمحليين) بدعوة المعلمين والمدرسين النازحين والتعاقد مع المحليين غير المعينين اذا تطلب الامر والاستفادة من البنايات المدرسية بدوام ليلي، وبالتعاون مع وزارة النقل لتوفير سيارات لنقلهم إلى هذه المدارس وحل هذه المشكلة بالكامل[16].

2- التحدي الثقافي:

ان اختلاط العوائل ولاسيما المراهقين والاطفال في بنايات غير معدة للسكن وغير مؤهلة لإيواء اعداد كبيرة جدا تفوق طاقتها الاستيعابية يؤدي إلى انتشار بعض العادات السلبية بين المراهقين وكذلك الاطفال، فضلاً عن حدوث مشاكل ومشادات بين العوائل المختلفة الطباع والعادات وهذا يستوجب على اولياء الامور الالتفات إلى مثل هذه الخلافات والعمل على حماية اطفالهم من اكتساب هذه العادات السيئة، من خلال برنامج مكثف لأطفالهم والاطفال المقيمين في المخيم الخاص بالنازحين لغرس ثقافة الاحترام والتعايش والمحبة وبذلك تتحول أزمة النزوح من كونها احد عوامل التدهور الثقافي إلى عامل للبناء الثقافي وتحويل المساكن المزدحمة إلى مراكز ثقافية تشارك فيها الاسر وتتعاون فيما بينها لغرس الثقافة السليمة في نفوس الأبناء وهنا تقع مسؤولية كبيرة لا سيما على وزارة التربية ووزارة الشباب والرياضة في توفير الاجواء اللازمة لإنجاح التربية والتعليم والتأهيل خلال مدة النزوح من خلال فتح رياض الاطفال وتوفير وسائل توعية للعوائل وخاصة اولياء الامور عن كيفية التعامل مع الوضع الجديد، ويجب ان لا ننسى دور منظمات المجتمع المدني المهتمة بشؤون الطفولة والمراهقين والثقافة في تحقيق هذا الهدف[17].

---

(16) امي ي رواديس ، مستقبل النازحون وحقهم في التعليم، شوهد في 2019/8/2، في http;//www.right-to-education.

(17) التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق، **شباب العراق تحديات وفرص**،(بغداد، 2015)، ص18.

3- تحديات المسكن والصحة:

تبدأ معاناة أخرى للنازحين في مناطق النزوح وهي اماكن سكنهم، فمنهم من سكن المخيمات، ومنهم من سكن خربة قديمة، ومنهم من سكن بنايات قيد الانشاء(هياكل)، ومنهم من سكن المدارس والبعض الاخر حصل على وضع افضل إلى حد ما، ورغم تعدد مشاكل النازحين الا انها تشترك في سمات عامة لتمثلها جميعا، ففي الظروف المناخية القاسية إذ الحر الشديد وهذه المساكن لا تلبي ادنى متطلبات الحماية من الحر، وأنه من الأماكن التي يسكنها النازحون وبسبب عدم وجود تناسب بين مساحة المكان وعدد العوائل، فأن احتمال ظهور مشاكل صحية يكون كبير جدا، كذلك ان الازدحام بالأساس يساهم بسهولة تفشي وانتقال الامراض المعدية ويجب على الدوائر الصحية في عموم العراق استحداث وحدة عمليات خاصة بالنازحين في كل منطقة يتواجدون فيها، وان يتم التركيز على الامراض التي يمكن ان تنتشر في اوساطهم، وتحويل المخصصات الصحية للمناطق التي نزحوا منها إلى المناطق التي نزحوا اليها من ادوية ولقاحات وخاصة الادوية المخصصة للأمراض المزمنة مثل السكري وضغط الدم وغيرها، وكذلك يتم دمج المنتسبين في الدوائر الصحية في المناطق الساخنة، فأنه يمكن الاستفادة من هذه الكفاءات في مراكز صحية قريبة من مساكن النازحين او فتح مراكز صحية في مخيمات النزوح، وعقد الندوات لزيادة الوعي الصحي والاستفادة من وسائل الاعلام وتوزيع المنشورات في بث هذا الوعي الصحي[18].

المبحث الثاني: الإجراءات المتبعة لحل أزمة النزوح ومعالجتها

شهد العراق من منتصف حزيران/ يونيو 2014 موجة عارمة من النزوح والتهجير القسري الجماعي، حيث ان هذا النزوح بدأ بعد دخول عصابات داعش إلى محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى والأنبار واجزاء من محافظة كركوك، وهو ما نتج عنه قيام عمليات عسكرية كبيرة لمواجهة هذا المد الإرهابي ودفع مئات الالاف من المواطنين إلى النزوح شمالا إلى إقليم كردستان ومحافظة كركوك وجنوبا باتجاه محافظات الوسط والجنوب والعاصمة بغداد، حيث الأمن والاستقرار، وازاء هذه الأزمة تطلب تدخلا حكوميا لمواجهة هذه الأزمة ومحاولة وضع حلول لها او التقليل من أثارها السلبية، ومن ثم طلب المساعدة الخارجية من المنظمات الدولية وخاصة الأمم

(18) مناف العبيدي،" النازحون في العراق شتتهم شبح الموت وجمعتهم المعاناة في المخيمات"، جريدة **الشرق الاوسط**، العدد(13195)،(شتاء 2015)، ص4.

المتحدة والبرامج والمكاتب والهيئات التابعة لها، لذا سنتطرق إلى الإجراءات التي اعتمدتها الحكومة العراقية والمنظمات الدولية لمواجهة الأزمة.

1- الموقف الحكومي من الأزمة:

ان مسؤولية حماية ومساعدة النازحين داخليا تقع على عاتق السلطات الوطنية (النظام السياسي) القائم في الدولة باعتباره لم يعبر الحدود الدولية لبلده وهذا ما اكدته المبادئ التوجيهية الخاصة بحماية النازحين في المادة الثالثة الفقرة الاولى " تقع على عاتق السلطات الوطنية في المقام الاول وفي نطاق ولايتها واجب مسؤولية توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمشردين داخليا"[19].

وهو ما تنص عليه المادة الخامسة والعشرون الفقرة الاولى "حماية المشردين تقع على عاتق السلطات المحلية"[20].

عملت الحكومة العراقية إلى إجراء مسح لأعداد النازحين إلى محافظات العراق الشمالية والوسطى والجنوبية لتستطيع تقييم الوضع آنذاك، فجاء تقرير وزارة الهجرة والمهجرين ليبين ان عدد النازحين يصل إلى (2,519,849) نازح وبواقع (485,784) عائلة، ثم جاء تقرير وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء بالتنسيق مع وزارة الهجرة والمهجرين خلال العام 2014 والذي شمل اثنا عشر محافظة عراقية وسطى وجنوبية، ليشير إلى وجود أكثر من (1,2) مليون نازح وجاءت الحاجة إلى هذا التقرير للوقوف على المشاكل التي يواجهها النازحين لتوثيقها ودعم صانع القرار الحكومي لإغاثتهم والنهوض بالواقع الذي يعيشون فيه[21].

لقد شعرت الحكومة ومنذ الايام الاولى لبدأ أزمة النزوح والتهجير القسري بأن هنالك مشاكل جمة سوف تواجهها ان لم تتخذ سياسة قائمة على مساعدة النازحين، لذا امسى النزوح الداخلي واحدا من بين اكبر التحديات أثرا في التنمية البشرية لما له من أثار اقتصادية واجتماعية وبيئية ونفسية وخيمة تهدد الاستقرار والنمو والتوزيع وتسلب حقوق البشر، والتي هي غاية من اجل خيارات افضل لكل إنسان، لذلك اتجهت الحكومة بعد إجراء المسح الميداني لأعداد النازحين إلى وضع خطة تعمل بها وزارة الهجرة والمهجرين لتوزيع اعانات مالية على العوائل النازحة

---

(19) المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي،شوهد في 6/8/ 2019، في http;//www.hrlibrary.umn.edu/Arab/IPD-guiding.html.

(20) المصدر نفسه.

(21) المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، **النازحون والمهجرون داخليا**، تقرير مقدم للمقر العام في الأمم المتحدة،(بغداد، 2015)، ص3.

والمهجرة قدرت بحوالي (800) دولار لكل عائلة وعلى دفعات كإجراء تعويضي لأصحاب الدخل المحدود الذين تضرروا كثيرا، كما شكلت الحكومة العراقية اللجنة العليا لإغاثة النازحين وايوائهم وفق قرار مجلس الوزراء المرقم (328 لسنة 2014)، ومن ثم العمل على تشكيل خلية إدارة الازمات في مكتب رئيس الوزراء وإدارة ملف النازحين مع وزارة الهجرة والمهجرين ومجلس الأمن الوطني[22].

عملت الحكومة العراقية من خلال وزارة الهجرة والمهجرين على افتتاح الكثير من المخيمات الخاصة بالنازحين والمهجرين في الكثير من المحافظات العراقية، ففي كركوك تم افتتاح مخيم عربت وليلان ومخيمات أخرى في إقليم كردستان بالتعاون مع حكومة إقليم كردستان ومنها مخيم الخازر، واماكن أخرى متفرقة، وعملت وزارة التجارة العراقية على توفير مفردات البطاقة التموينية للعوائل النازحة، وكانت الزيارات والمتابعات الحكومية لهذه المخيمات بشكل مستمر للاطلاع على أوضاعهم رغم الصعوبة التي واجهتها هذه العملية[23].

وقد اشار ممثل رئيس الوزراء علي العلاق في لقائه بعثة الأمم المتحدة في العراق، الى ان رئيس الوزراء قرر ان يدعم هذا الجهد بتأسيس مكتب لدعم واسناد المنظمات الإنسانية يديره الناطق الرسمي للحكومة العراقية لتذليل الصعوبات التي تواجه هذه المنظمات في عملها داخل العراق واضاف بأن العراق يريد دعم الدول المانحة في بناء قدرات العراقيين في الحكومة والمؤسسات الاهلية، كذلك اشار العلاق ان مجلس الوزراء كان قد خصص في وقت سابق مبلغ (25) مليون دولار لدعم النازحين، فضلاً عن تخصيص مبلغ (40) مليون دولار لدعم جهود وزارة الهجرة والمهجرين لأداء مهامها في حل مشكلة النازحين والمهجرين داخل البلاد[24].

عملت الحكومة العراقية على ايلاء الجانب الأمني الاهمية الكبرى إلى جانب الاهتمام بالنازحين ومساعدتهم ماديا بتقديم المعونات المالية حتى لا يشعروا بالإهانة والاذلال وتحديدا ذوي الدخول المحدودة ومحاولة مد يد المساعدة للعوائل بكافة الجوانب للتغلب على هذه الحالة المؤقتة والعمل على تفعيل دور وزارة الهجرة والمهجرين والاستفادة من الخبرات العربية والدولية في

---

(22) اللجنة العليا لإيواء العوائل النازحة، **خطة الحكومة العراقية لعام 2015 لإغاثة وايواء العوائل النازحة**،(مجلس الوزراء،بغداد، 2015)، ص3.

(23) هدى باقر حسن،"تقييم الخدمات الصحية والمجتمعية المقدمة للأسر في مخيمات النازحين داخليا في محافظة بغداد"، **مجلة الكوفة لعلوم التمريض**، المجلد 6، العدد2،(جامعة الكوفة، 2016)، ص3-5.

(24) عمار عيسى كريم،" النازحون داخليا في ضوء الحماية الدولية"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية**، المجلد 7، العدد2،(تكريت، 2015)، ص205.

حل مثل هكذا مشكلات مع ضرورة الاهتمام بالجوانب الصحية وتحسين مستوى الخدمات الطبية المقدمة للنازحين في المخيمات[25].

تم تخصيص مبلغ مليار دولار من ميزانية عام 2014 للنازحين وتم تمويل (861)مليار دينار عراقي منها لدعم حالة العودة وتم تخصيص المبلغ ذاته من موازنة عام 2015 خصص منه (575) مليار دينار لدعم مساعي العودة أيضاً التي اخذت تتجه تصاعديا في نهاية العام نفسه[26]، ولم يقتصر الدعم الحكومي على المنح المالية، بل اشتمل على توزيع المواد الغذائية والمواد المنزلية التي كلفت الموازنة مبالغ لا يستهان بها من اجل الحد من تداعيات الأزمة، كما عملت الحكومة وفق موازنة العام 2016 على تخصيص مليار و(820) مليون دولار للجنة العليا لإغاثة النازحين وتمويل (800) مليار توزع بالشكل التالي: (650) مليار دينار توزع كمنح نقدية للعوائل النازحة، و (50) مليار دينار لدعم مشاريع الايواء، و(50) مليار دينار لدعم الإغاثة الطارئة، و(25) مليار دينار لدعم متطلبات إعادة الاستقرار، وتم وضع خطة لأنشاء وحدات ايوائية سكنية للنازحين، واصدار الوثائق الثبوتية للعوائل التي فقدتها اثناء النزوح استعدادا لإعادتها عند تحرير مناطقها من داعش وإعادة الأمن والاستقرار اليها، وتقديم الخدمات الصحية(وقائية– علاجية)، والعمل على عقد مؤتمر دولي لغرض دعم العراق في إعادة الاستقرار وتمويل ما لا يقل عن (35%) من ميزانية الخطة المقترحة للاستجابة الإنسانية، و(50%) من ميزانية إعادة الاستقرار[27].

وعلى الرغم من ذلك فلا زالت الحكومة تواجه مشكلة مستمرة منذ عام 2014 وحتى الان، وذلك لعجز الميزانية المرصودة للاستجابة للمطالب المتزايدة فلا يمكن اغفال العديد من المشاكل التي لايزال يعاني منها النازحين والمهجرين، ففي مقارنة لحالهم قبل وبعد عام 2014، نرى ان أكثر من (80%) من الذكور كانوا يمارسون أعمالا يومية يعتاشون هم واسرهم من خلالها، ولكن انخفضت هذه النسبة لتصل إلى (12%)، كما ان عدد الذين يسكنون املاكا حاصة بهم قبل الأزمة كان (87%) انخفض ما يقارب (70%)، كذلك انخفضت أيضاً نسبة الملتحقين بالمدارس لتصل إلى (18%) بعد ان كانت (92%)، وانخفضت الخدمات الصحية لتصل نسبتها إلى (10%) بعدما

---

(25) وديان ياسين عبيد، التهجير القسري في العراق أسبابه وأثاره على الاسر المهجرة"، **مجلة كلية التربية للبنات**، جامعة بغداد، المجلد27،العدد1،(بغداد، 2016)، ص283.

(26) وفاء جعفر المهداوي،" أزمة النازحين في العراق الإغاثة واعادة الاستقرار"، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، الجامعة المستنصرية، العدد50،(بغداد،2016)، ص120.

(27) اللجنة العليا،المصدر السابق، ص4.

كانت (88%) قبل الأزمة، فضلاً عن صعوبات أخرى تواجه النازحين مما جعل الحكومة في موقف لا تحسد عليه خاصة مع تراجع اسعار النفط الخام وازدياد عجز الميزانية العامة مما دفعها إلى التوجه نحو الاستدانة من الخارج وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مما جعلها اسيرة تنفيذ سياساتهم[28].

2- موقف الجمعيات المحلية والمنظمات الدولية من الأزمة:

يأتي دور المنظمات الدولية في أزمة النزوح والتهجير القسري في العراق مستندا إلى الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها اتفاقية جنيف لعام 1949 التي اكدت في المادة الرابعة منها حماية الاطفال والنساء في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة، كما اشارت المادة الخامسة الى انه تعتبر أعمالا اجرامية جميع اشكال القمع والمعاملة القاسية واللا إنسانية للنساء والاطفال، حيث تشكل اتفاقية جنيف والبرتوكولان الاضافيان لعام 1977 اطارا لحماية السكان المدنيين ضد النزوح القسري وحتى من نزح منهم وهو ما اشارت اليه المادة التاسعة والاربعون من الاتفاقية على خطر النقل القسري للسكان ولا يتم ذلك الا من خلال جهد عسكري منظم، ولقد أدى سقوط مدن ومناطق من العراق بيد عصابات داعش ومنها مناطق أطراف كركوك، إلى موجة جديدة من النزوح داخل البلاد وبأعداد كبيرة عجزت الحكومة على مواجهتها لوحدها مما استدعى تدخلا أمميا ودوليا عن طريق المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة بفروعها المتخصصة، حيث قدرت الأمم المتحدة اعداد النازحين بأكثر من (2,5) مليون نازح و(5,2) مليون يحتاجون إلى مساعدات عاجلة مما جعلها ترفع حالة الطوارئ في العراق إلى اعلى المستويات وهو المستوى الثالث[29].

أصدرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للمدة من منتصف حزيران/ يونيو2014 ولغاية اواخر كانون الأول/ ديسمبر 2014، أكثر من عشرين بيانا صحفيا ونداءات ومناشدات فيما يتعلق بأوضاع النازحين دعت فيها السلطة التشريعية وصناع القرار الحكومي على النهوض بواقع النازحين والمهجرين, وعلى رأس هذه المطالبات فتح منافذ لدخول النازحين إلى المناطق الأمنة ومطالبة وزارة الهجرة والمهجرين التنسيق مع الوزارات الأخرى لتقديم المساعدات العاجلة للنازحين، ومطالبة الهلال الاحمر العراقي بتوفير الاغاثات والمساعدات للنازحين في مناطق نزوحهم،وكذلك مطالبة وزارة الصحة بتوفير الادوية اللازمة ودعم المفارز الطبية في المخيمات،

---

(28) عبيد، المصدر السابق، ص 279-281.

(29) عمار مراد العيساوي،" **المركز القانوني للنازح الداخلي في القانون الدولي الإنساني. العراق نموذجا**"، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد36،(النجف، 2015)، ص630-632.

ومطالبة الأمم المتحدة بمساعدات عاجلة للنازحين في جميع المدن التي خرج منها النازحين وفي المدن التي استقر فيها النازحون، وحثت الحكومة العراقية إلى الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بالمهجرين والنازحين[30].

أصدرت الأمم المتحدة احصائيات لعدد العوائل النازحة في محافظات العراق، وجاء اقليم كوردستان العراق ثم بغداد، وكركوك، ثم المحافظات الجنوبية، واجرت منظمة الصحة العالمية وبالتعاون مع وزارة الصحة تقييما سريعا لاحتياجات النازحين في بعض مناطق النزوح ومنها كركوك[31]، كما عمل برنامج الغذاء العالمي مع شركائه المجلس الدنماركي للاجئين دميرسي كور بنشر الية الاستجابة الفورية وبنجاح عالي، وذلك من خلال مساعدة أكثر من (22,000) الف شخص نزحوا من قضاء الحويجة في محافظة كركوك وتعرضوا لظروف صعبة بسبب سياسة الحكومة المحلية في المدينة، وهذا أدى بدوره إلى تعرضهم للاعتقال والسجن والابتزاز من قبل القوات الامنية في المدينة، كذلك عمل هذا البرنامج على تحقيق الاستجابة الفورية في العام 2016 لما يصل إلى (5,2) مليون نازح بميزانية وصلت إلى (1,6) مليار دولار[32].

مارست الأمم المتحدة دورا مهما إلى جانب المنظمات الغير حكومية في الحيلولة دون حصول انهيار شامل في الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتحاشي تفشي الأمراض الخطيرة، فضلاً عن اطلاق الحملات الصحية والتعليمية لملايين المواطنين بالتعاون مع الحكومة العراقية، كذلك ساعدت في توفير مياه صالحة للشرب وحصص إغاثة الطوارئ والإمدادات الطبية والسلع غير الغذائية، في تقديم إغاثة مؤقتة للنازحين داخليا والمناطق المجاورة الضعيفة عن طريق إدارة العمليات في الأردن والكويت، وثمة الحاجة إلى مزيد من مركزية إدارة المعلومات للتأكد من توافق البيانات والمصداقية وتيسير التخطيط الملائم والمراقبة للاستجابة، ولا يغفل الدور الذي مارسته جمعية الهلال الاحمر العراقي بدعم من المنظمات التابعة للأمم المتحدة كون نشاطاتها لا تقتصر على أوقات الحروب والكوارث الطبيعية، لكنها تركز على أوقات السلم أيضاً[33].

---

(30) المفوضية العليا، المصدر السابق، ص28.

(31) منظمة اوجا، **أزمة العراق تقرير رقم 41**،(بغداد، نيسان، 2015)، ص5.

(32) برنامج الغذاء العالمي(WFP)، **المساعدات الطارئة للنازحين في العراق. تقرير عن أوضاع العراق**، (بغداد، 2016)، ص 12.

(33) انطونيو غويتريس ،" دور الأمم المتحدة في العراق". أزمة النزوح في العراق،**نشرة الهجرة القسرية**،(لندن، 2014)، ص5.

عمل الهلال الحمر على اقامة المخيمات المتكاملة للنازحين واللاجئين وضحايا النزاع اولئك الذين دمرت منازلهم نتيجة دخول تنظيم داعش الإرهابي إلى العراق، كما سعى أيضاً على توفير المساعدات الأساسية من المواد الغذائية والتكميلية والمعدات الصحية والاغطية ومعدات الطبخ وحاويات المياه، وتنظيم حملات التبرع بالدم لدعم مستشفيات العناية المشددة، واخراج الجثث التي يتم العثور عليها في المناطق التي يتم تحريرها والعمل على تحديد هويتها، كذلك توفير ما يلزم من معدات الاسعافات الاولية للطوارئ وحقائب الجثث واغطية الاسرة والنقالات الطبية والمسكنات ومستلزمات التخدير، فضلاً عن العمل على تأمين المساعدات الغذائية وبمساعدة اللجنة الدولية للصليب الاحمر في الكويت والامارات العربية المتحدة بتوزيع سلات غذائية وصلت إلى أكثر من (700,000) الف عائلة، كذلك أيضاً توفير مياه الشرب للنازحين، لقد دفع العاملون في الهلال الاحمر العراقي ثمنا غاليا خلال ادائهم لهذه الواجبات حيث تعرضوا للقتل او الاصابة من قبل عناصر داعش، اذ وصلت حالات الاستهداف للقوافل الاغاثية إلى أكثر من ثلاثين استهداف وثلاثة عشر حالة لاستهداف مخازن الهلال الاحمر، وعلى الرغم من ذلك بقى الهلال الاحمر رغم كل الظروف ملتزما ببذل كل ما في وسعه لخدمة الشعب العراقي[34].

عملت منظمة الهجرة الدولية على تقديم المساعدة الفنية للوزارات العراقية في مسؤوليات الهجرة وإدارة الحدود من خلال إعادة النظر في وظائف وهيكليات الهجرة، واعداد مسودات السياسة الوطنية للهجرة، وانشاء مركز تدريب للهجرة يقدم تدريبات اللغة وحقوق الإنسان والتنمية الادارية والمهارات التكنولوجية، وذلك لكونها تعتبر ان الاستقرار لن يعود إلى العراق مالم يقوم العراق ببناء نظام فعال ناجح ومتكامل لإدارة الحدود لهدف مشترك هو اقامة حدود مفتوحة وفي الوقت نفسه تكون امنة وخاضعة للرقابة[35].

ان إسهام المنظمات الدولية في العراق كانت كبيرة ولكنها لم تكن قادرة على اشباع الحاجات المتزايدة للنازحين، وهذا كله انعكس مع عوامل أخرى في ضعف خطير للنازحين داخليا، حيث لا تزال حالة النازحين والمهجرين قسريا متأثرة بالنزاع المسلح الدائر والتهديد الذي يشكله تنظيم داعش الإرهابي في داخل البلاد، فضلاً عن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد أدى ازدياد اعداد النازحين إلى اكتظاظ مناطق النزوح بالسكان وأصبح النازحون والمهجرون ينافسون

---

(34) جمال الكربولي،" الهلال الاحمر العراقي"، **نشرة الهجرة القسرية**،(لندن،2015)، ص48-49.

(35) دانا غرابر لاديك، **بناء قدرات العراقيين ومساعدة النازحين داخليا**،(المنظمة الدولية للهجرة، سويسرا، 2016)، ص50-51.

أبناء المحافظات المستقبلة للنازحين في مواردهم ومشاكل تتعلق بالنازحين الذين حرموا من مناطقهم بسبب السيطرة عليها من داعش وحدوث عمليات عسكرية فيها، وهذا يحتاج إلى وضع استراتيجيات ما بعد التحرير وتكون شاملة في معالجة جوانب المشاكل الداخلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى النفسية، وإعادة بناء مجتمع وتأسيس سيادة جديدة للقانون يكون الفرد خاضع لها دون تمييز بين فرد واخر وإدارة عملية لاستعادة الممتلكات والتعويض المناسب عن الأضرار[36].

3- الحلول المقترحة لأزمة النازحين والمهجرين في العراق (سيناريوهات مستقبلية):

أثرت التجربة التي رافقت دخول عصابات داعش الإرهابية إلى العراق في منتصف حزيران/ يونيو 2014، على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية والأمنية، وباتت مؤسسات المجتمع تفقد فاعليتها وادائها المؤسسي نتيجة للضعف الذي اصاب السلطة المركزية، حتى ظهرت العديد من المشاكل لعل اهمها ما اصاب شرائح واسعة من المجتمع من حالات النزوح والتهجير القسري وما رافقه من أعمال عنف طالت جميع محافظات العراق الغربية والشمالية، اذ اجبرت العوائل التي سكنت واستقرت في هذه المحافظات إلى النزوح من دون الأخذ بالحسبان العواقب الوخيمة الناتجة عن النزوح والمخاطر التي تواجه تلك العوائل[37].

على الرغم من ذلك الا ان ظاهرة النزوح والتهجير القسري هي قديمة في العراق وليست وليدة الصدفة، وأنها اصابت العديد من البلدان على المستويين الإقليمي والدولي، ولا زال المجتمع الدولي يحاول الحد من هذه الظاهرة، ويعد العراق الان احد اكبر مجتمعات النزوح والتهجير القسري، واختلفت التسميات اتجاههم هل هم نازحين؟ ام ضيوف؟ ام أبناء بلد خضعوا لوضع استثنائي دفعهم إلى ترك مناطق سكناهم الاصلية؟[38].

ان دراسة مسألة النازحين والمهجرين قسريا تحتاج إلى تقديم بعض الحلول او السيناريوهات المستقبلية لهذه المشكلة التي تؤرق هذه الاعداد الكبيرة من الناس داخل البلد، لذلك سنحاول من خلال استقراء الوضع القائم في محاولة تقديم بعض المشاهد الاقرب حدوثا والأكثر ترجيحا لهذه المشكلة(الظاهرة):

---

(36) لهيب هيغل، **أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية**، مركز حقوق المواطن، (نيويورك، 2017)، ص28.

(37) عبيد، المصدر السابق، ص286.

(38) المنظمة الدولية للهجرة، **النزوح الداخلي في العراق معوقات الاندماج**، تقرير مقدم إلى الأمم المتحدة المرقم 22, (نيويورك, 2015), ص4.

1- المشهد الاول – القائم على استمرار الوضع على ما هو عليه:

يرى هذا المشهد ان الوضع القائم سيستمر لمدة قادمة ويبقى دون تغيير، وذلك لأسباب عديدة تمثلت في ضعف الدعم الحكومي للنازحين، وعدم قيام وزارة الهجرة والمهجرين بدورها تجاه المشكلة وذلك لقلة التخصيصات المقدمة لها والناتجة من انخفاض الموازنة المالية في العراق بسبب تدني اسعار النفط في الاسواق العالمية واعتماد الاقتصاد العراقي عليه بصورة رئيسة، فضلاً عن عدم قدرة المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية على سد الحاجة المتزايدة للنازحين، وهو ما اكده المنسق العام للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شمال العراق جيمس ميركس بأن " احتياجات النازحين ضخمة ولا نهاية لها، وهم بحاجة ماسة إلى الماء والغذاء والدعم الصحي والنفسي ولاسيما أولئك الذين خرجوا من اماكن يسيطر عليها التنظيم الإرهابي وتعرضوا إلى صدمات نفسية وذهنية"[39].

2- **المشهد الثاني** – الذي يفترض تغيرا جذريا في حل أزمة النازحين وذلك بالاستناد إلى التغيير في المشهد السياسي والأمني وانعكاس ذلك على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحتى النفسية للنازحين، حيث تمثل هذه التغييرات بتحسن الظروف والأوضاع بين الفرقاء السياسيين وتوجه مجلس النواب نحو دعم الحكومة بشكل كامل والعمل على دفع عجلة الاستقرار وتحسين الأوضاع السائدة، وتوجه البرلمان خارجيا للحصول على المساعدات الخارجية لتقليص الأزمة ومن ثم انهائها، وهو ما اكده رئيس البرلمان العراقي سليم الجبوري بقوله " ان على الأمم المتحدة دعم الجهد الإنساني في العراق ودفع البرلمان نحو المزيد من التنسيق مع الحكومة لرفض اي تدخل خارجي وحل للمشاكل داخليا من خلال الحوار والتفاهم وعدم التأثر بالمشاكل والتقاطعات التي تحصل ما وراء الحدود"[40].

ومع تحرير عدد من المدن العراقية وتواصل العمليات العسكرية, ازداد الدعم المقدم من قبل الحكومة والمنظمات الدولية من خلال المساعدات المالية والغذائية وحتى الصحية وغيرها، وهو ما يعطي املا كبيرا بإمكانية عودة النازحين كلما حررت مناطق جديدة وصولا إلى انهاء هذه الأزمة مع تحرير جميع الاراضي من التنظيم الإرهابي، وبالتالي القضاء على الأزمة خاصة اذا ما عادوا وقدمت لهم الحكومة منح ومساعدات مالية لإعادة اعمار مناطقهم وإعادة الاستقرار من جديد اليها.

---

(39) James Mareks, General Coordinatior of the UN in Iraq, Crisis of displacement, Report to UN,(Iraq, 2016), p3.

(40) مجلس النواب العراقي، لقاء سليم الجبوري وانطونيو غوتيريس ، مجلس النواب، 2017/3/17، شوهد في 2019/8/10، في .ar.braliament.iq/Salimaljuboory.

3- المشهد الثالث_ الذي يسلك منحى راديكالي والذي يفترض ان تطول مدة تحرير الاراضي المحتلة، وبالتالي المزيد من الخسائر في الافراد والبنى التحتية وهو ما يؤدي بالتالي إلى زوال كل ما يملكه هؤلاء النازحين في مناطقهم التي نزحوا منها وبالتالي يصبح وضعا جديدا قائم على الامر الواقع أي ان على المحافظات المستقبلة لهم ستبقى تحت الضغط ولفترات قادمة وهو ما يؤثر على بناها التحتية وعلى القدرة المادية وبالتالي ان تتحول هذه المحافظات إلى مناطق تغزوها البطالة والفقر خاصة مع ضعف الموازنة الحكومية، وعدم القدرة على اطلاق مشاريع جديدة وخضوع القروض الدولية لأجندات خارجية، وكل هذا بالتالي ينعكس على حالة النازحين والحكومة والمحافظات المستقبلية مما يدفع الأزمة إلى ان تتوسع بغياب الحلول الجذرية لها.

الاستنتاجات:

تعدد جهات التنفيذ وتنوع اللجان المسؤولة عن رسم وتنفيذ برامج الإغاثة وتلبية متطلبات النازحين مما أثر على نسب الاداء فأنعكس على درجة الشمول من حيث المكان والزمان.

1- لم تتمكن برامج الإغاثة وسياسة الاستجابة الإنسانية من تخفيف حدة الأثر الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للنازحين مما عمق من حدة الأزمة وتداعياتها.
2- هنالك مجموعة من الادلة الدولية التي اطرت حقوق النازحين وحددت ضمانات حمايتهم بموجب حقوق الإنسان وهذه الادلة اتخذت شكل مبادئ توجيهية واتفاقيات دولية ومشاريع رسمية.
3- تعددت وتنوعت سياسات الاستجابة الإنسانية وبرامج الإغاثة من قبل الحكومة العراقية.

التوصيات:

1- مضاعفة الجهد الوطني والدولي تعد ضرورة للحد من امتداد أثار الأزمة على ان ترتبط تلك الجهود وتغلف باطر قانونية.
2- رفع درجة الوعي الثقافي بالأطر الوطنية والدولية التي تنظم حقوق النازحين من اجل ضمان كفاءة التخطيط ورسم السياسات وتنفيذها.
3- العودة إلى المناطق المحررة من بين أكثر الحلول ذات الطابع المستدام لذا يجب ان ترافق حالة العودة للنازحين ضرورة تحقيق الاستقرار وتوفير الخدمات.
4- الدعوة إلى زيادة تخصيصات الانفاق على برامج الإغاثة للنازحين وعودتهم وتغطية حاجاتهم وتحقيق الأمن الإنساني الذي يعزز السلم المجتمعي في العراق.

_ المراجع:

- **العربية:**

- برنامج الغذاء العالمي. **المساعدات الطارئة للنازحين في العراق. تقرير عن أوضاع العراق,** بغداد: 2016.

- التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق. **شباب العراق تحديات وفرص,** بغداد: 2015.

- الجبوري, فارس ." أزمة النازحين مشاكل وحلول", **مجلة الهدى,**(بغداد,11 ايلول 2014).

- حسن, هدى باقر. "تقديم الخدمات الصحية والمجتمعية المقدمة للأسر في مخيمات النازحين داخليا في محافظة بغداد", **مجلة الكوفة لعلوم التمريض,** المجلد 6, العدد2,(جامعة الكوفة, 2016).

- حمد, غالب خلف .**الحماية الدولية للنازحين اثناء النزاعات المسلحة الداخلية,** رسالة ماجستير غير منشورة , , جامعة تكريت, كلية الحقوق, تكريت, العراق, 2016.

_ رواديس , امي ي. مستقبل النازحون وحقهم في التعليم, شوهد في 2019/8/2, في http;//www.right-to-education.

_ عبيد, وديان ياسين. " التهجير القسري في العراق أسبابه وأثاره على الاسر المهجرة", **مجلة كلية التربية للبنات,** جامعة بغداد, المجلد27, العدد1,(بغداد, 2016).

- العبيدي, مثنى. " **تعقيدات مرحلة ما بعد تحرير المدن العراقية من داعش**", مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة, ابوظبي, 2017.

- العيساوي, عمار مراد. "**المركز القانوني للنازح الداخلي في القانون الدولي الإنساني. العراق نموذجا**", مجلة الكلية الإسلامية الجامعة, العدد36,(النجف, 2015).

- غويتريس, انطونيو ." دور الأمم المتحدة في العراق". أزمة النزوح في العراق, **نشرة الهجرة القسرية,**(لندن, 2014).

- كريم, عمار عيسى." النازحون داخليا في ضوء الحماية الدولية", **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية,** المجلد 7, العدد2,(تكريت, 2015).

- الكربولي, جمال. " الهلال الاحمر العراقي", **نشرة الهجرة القسرية,**(لندن, 2015).

- اللجنة العليا لإيواء العوائل النازحة. **خطة الحكومة العراقية لعام 2015 لإغاثة وايواء العوائل النازحة,** مجلس الوزراء, بغداد, 2015.

- لاديك, دانا غرابر. **بناء قدرات العراقيين ومساعدة النازحين داخليا,** المنظمة الدولية للهجرة, سويسرا, 2016.

- المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي, شوهد في 6/8/ 2019, في

http;//www.hrlibrary.umn.edu/Arab/IPD-guiding.html.

– مجلس النواب العراقي, لقاء سليم الجبوري وانطونيو غوتيريس, مجلس النواب, 3/17/ 2017, شوهد في 2019/8/10, في ar.braliament.iq/Salimaljuboory.

– مركز سيسفاير لحقوق المدنيين.**أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية**, لندن, 2016.

– المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق. **النازحون والمهجرون داخليا**, تقرير مقدم للمقر العام في الأمم المتحدة, بغداد: 2015.

– مكتب الأمم المتحدة للتنسيق والشؤون الإنسانية. **أزمة النازحين في العراق**, اربيل,2014.

– منظمة اوجا. **أزمة العراق تقرير رقم 41**, بغداد: نيسان, 2015.

– المنظمة الدولية للهجرة. **النزوح الداخلي في العراق معوقات الاندماج**, بغداد, 2013.

– المنظمة الدولية للهجرة. **النزوح الداخلي في العراق معوقات الاندماج**, تقرير مقدم إلى الأمم المتحدة المرقم 22, نيويورك: 2015.

– المنظمة الدولية للهجرة . **النزوح في العراق يتخطى(3,4) مليون**, بغداد,2016.

– المنظمة الدولية للهجرة, **مصفوفة تتبع النزوح. الجولة 64**, بغداد, 2017.

– المنظمة الدولية للهجرة. **العراق ازمات النزوح 2014–2017**, بغداد, 2018.

– منظمة العفو الدولية. **النزوح القسري والتدمير المتعمد في شمال العراق**, لندن, 2016.

– المهداوي, وفاء جعفر ." أزمة النازحين في العراق الإغاثة وإعادة الاستقرار", **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**, الجامعة المستنصرية, العدد50,(بغداد,2016).

– هيغل, لهيب. أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية, مركز حقوق المواطن, نيويورك, 2017.

– الاجنبية:

-James Mareks, *General Coordinatior of the UN in Iraq*, Crisis of displacement, Report to UN, Iraq: 2016.